

معلومة للطلب الصريح ان لم يكن معلومة للطلب في  
اعتقاده وطلب الصريح على تقدير اعتقاد الطلب فذلك على  
الاطلاق بل لا يلزم ان يكون الطلب على التقدير بعد التوجه  
الى الوجود بل لا يلزم الطلب به وان الاعتقاد بالانتماء  
الملازم يكون الصريح معلومة في اعتقاده بعد التوجه الى  
هنا ثم المتبادر من كون الصريح معلومة للطلب كما ذكرنا  
في نفس الامر فلا معنى لقول الخشعي ان لا يكون الصريح معلومة للطلب  
معلومة له في اعتقاده بل الظاهر ان يرد في الجواب ان الصريح  
الصريح المعلومة في نفس الامر لا يلزم ان لم يكن علم بالعلم بها  
قول علي ما قالوا انما قال ذلك لان العلم بالعلم بالصريح  
والاعتقاد في الوجودان قطع الحصول في جزئ المنع عند الذكر  
التمام وفي العلوم النظرية والعدم الغير الالوية والتعذر بالعلم  
المنهني المعنى الحق عبارة عما ذكرنا كونها باعثة على اقسام  
المنع على الفصل ههنا طرقت التعذر لا المنع ويجوز ان يكون  
ههنا نظرا للمعنى على ان يكون المنع عبارة عن الاستقلال بخشعي  
يكون توبيخا لما بعده او على ان يحمل المعنى الحق على ما ذكر في تعريف  
المنظرة ليكون توبيخا للتعذر ضرورة ان كل واحد من العلمين  
الغائيين من سائر العلل فان سائر العلل كالعلة الغائية  
انما يستلزم في المعنى الحق في تعريفها المنظرة ان فلا يلزم ان  
كل

الذي كل فرض اه يعني ان قوله انما الصريح يفرض ان  
كل من علمه غائية بمعنى اليقين المستقر في الاعتقاد حتى يتعد  
الغاية الغائية بالمعنى المذكور وليست تليق بعد ما ذكره العقابان  
المستقرين بانضمام سائر العلل لكن في بيان الفرض العلة  
الغائية مستقران بالذات مستقران بالاعتبار فقال الشريف  
العلامة في محاسن من شرح مختصر الاسرار نحو انهما الفرض الالهي  
اقدم الفاعل على الفعل ليس على غائية له فان الفرض بالعلم  
الى الفعل العلة الغائية بالقياس الى الفعل فان التاثير  
على غائية للضرب وغرض للضرب انتهى فلا وجه لاشارة  
ونفي التاثير به المستفاد من كلام الخشعي بل الظاهر ان  
ان كل علم غائية باعثة بهذا المعنى ولا يلزم ان كل فرض علم  
غائية باعثة بهذا المعنى فائدة لعلك تقول ان الغاية  
العلمية المستقلة والباعثة المستقلة فيكون بينهما العلة  
المستقلة عبارة عن المستقل في التاثير والباعثة المستقلة عبارة  
عن المستقل في الباعثة مشهورة العلة المستقلة في الباعثة مع  
العلم على مستقلة وتفسر العلة الغائية المستقلة في الباعثة باعثة  
مستقلة الاستقلال بان في اعتبار شرط في التاثير او في الباعثة  
فخرج عن ذات المستقل ان كان معتبرا في مستقلة له ولا اعتبار  
تشرية في التاثير او في الباعثة من غير الاستقلال انما في اعتبار